

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 15 - 2002/5/17

تقارير التقييم

البند 3 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن تقييم محافظة عمليات
البرنامج في أنغولا



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2002/3/1
21 March 2002
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدیر مكتب الرصد والتقييم (OEDE) : Mr K. Tuinenburg رقم الهاتف: 066513-2252

رئيس مكتب التقييم (OEDE) : Mr J. Lefevre رقم الهاتف: 066513-2358

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

كانت مجموعة عمليات البرنامج في أنغولا عند زيارة بعثة التقييم لأنغولا في سبتمبر/أيلول 2001 تتألف من العمليات الرئيسية التالية:

نوع العملية	عنوان العملية	القيمة بالدولار
عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، أنغولا	المساعدات للسكان المتضررين من آثار الحرب	167 671 644 دولاراً
6159		
العملية الخاصة 5857 (التوسع الثاني)	خدمات النقل الجوي للركاب	6 333 916 دولاراً
العملية الخاصة 5970 (التوسع الثاني)	نقل السلع غير الغذائية جواً	3 672 746 دولاراً
مشروع عاجل 6020	تقديم المساعدة الغذائية لبرنامج الأطفال في المجتمعات المحلية	5 372 270 دولاراً
وكان هناك مشروعاً عمليتين خاصتين يجري العمل للحصول على تمويل لهما:		
العملية الخاصة 5887 (التوسع الثاني)	إزالة الألغام لدعم إعادة التوطين	1 792 067 دولاراً
العملية الخاصة 10027	الاتصالات الصوتية والبيانية المتكاملة	883 000 دولار

مددت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الأصلية 6159 التي كانت تغطي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2000 حتى مارس/آذار 2001. وكانت هذه العملية في الأساس عملية طوارئ، ولم تكن أنشطة الإنعاش جزءاً من استراتيجيتها نظراً لشدة انعدام الأمن وتقلب الأوضاع. أما عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية 6159 (التوسع الأول) فهي تدخل مفهوماً للإنعاش ضمن استراتيجية العملية. وقد نجح البرنامج في وضع استراتيجية إنعاش على الرغم من أن أيّاً من الحكومة أو منظومة الأمم المتحدة لم يضع إطاراً للإنعاش ليعمل البرنامج ضمنه.

وقد استطاعت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6159 (التوسع الأول) من تحقيق هدفها الأولي وهو إنقاذ حياة الأشخاص المعرضين للمجاعة من خلال تزويد النازحين حديثي الوصول والمعاد توطينهم بمعونة غذائية منتظمة ومستمرة ما كانوا ليحصلوا عليها لولا هذه العملية. وأدت العمليتان الخاصتان دوراً حاسماً في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها وفي تحقيق أهداف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وأهداف مجتمع المساعدات الإنسانية رغم الصعوبات الأمنية وبنية خطوط الإمداد.

ولم تحقق استراتيجية الإنعاش هدفها في تشجيع العودة والاعتماد على الذات إلا جزئياً لأن إعادة التوطين لم تكن ممكنة إلا على نطاق محدود في بعض المناطق ولم تثبت الأحداث اللاحقة التي اتسمت بتصاعد انعدام الأمن والاستقرار فرضية انحسار الحرب الأهلية.

ومن المنتظر أن تواجه المرحلة القادمة من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ثلاثة تحديات هي:

- ◀ تحديد أهداف البرنامج ووضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ البرامج في ضوء هذه الأهداف. وعلى الرغم من ضرورة التشديد على أهمية أنشطة الإنعاش حيثما أمكن، فإنه ينبغي التوقف عن استخدام النسب المئوية كمؤشرات للنجاح.



- ◀ **وضع استراتيجية إنعاش مرنة وميدانية** تشمل فيها أنشطة الغذاء مقابل العمل أنشطة محددة بوضوح للغذاء مقابل الأصول والغذاء مقابل البنات الأساسية والغذاء مقابل المهارات والغذاء مقابل التعليم. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تشدد على النهج التشاركية وعلى تعبئة المجتمعات المحلية وأن تسلط الضوء على ما تحققة أنشطة الغذاء مقابل العمل في إطار الإنعاش من اعتماد على الذات.
- ◀ **وضع نهج مرنة لكل مقاطعة** بما يسمح بتعزيز عنصر الإنعاش بسرعة عندما تتيح الظروف الأمنية والعسكرية ذلك. وينبغي العودة إلى التركيز على أنشطة إنقاذ الأرواح عندما تتدهور الأوضاع الأمنية إلى درجة تعيق برامج إعادة التوطين وأنشطة الإنعاش.

مشروع القرار

أحاط المجلس علماً بالتوصيات المتضمنة في تقرير التقييم (WFP/EB.2/2002/3/1)، وبالإجراءات التي اتخذتها الإدارة حتى الآن، والمبينة في وثيقة المعلومات المصاحبة (WFP/EB.2/2002/INF/6)، وشجع المجلس على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثّرت خلال المناقشة.



نطاق التقييم ومنهجه

- 1- كانت أهداف التقييم تقدير مدى أهمية مساعدات البرنامج في أنغولا ومدى ملاءمتها وحسن توقيتها وكفاءتها وفعاليتها. وكان الغرض منه توفير مدخلات وتوصيات من أجل تصميم المرحلة القادمة من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، وتعزيز إدراك أهمية فئة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، وتوضيح المسؤوليات أمام المجلس التنفيذي.
- 2- قام فريق تقييم من خمسة أشخاص⁽¹⁾ بزيارة أنغولا من 2001/9/20 إلى 2001/10/11. وأمضى الفريق مدة طويلة في الميدان لمقابلة المستفيدين - مجموعات وأفراداً - بهدف الحصول على معلومات مباشرة من متلقي الإعانات الغذائية. ومن بين الوسائل التي استخدمت ما يلي:
 - ◀ الوثائق المستندية؛
 - ◀ التقارير الداخلية؛
 - ◀ مسوحات شركاء التنفيذ عن التغذية ونفسي الأمراض؛
 - ◀ الدراسات الاستقصائية؛
 - ◀ بيانات مشاهدة عن الأنشطة وظروف المعيشة في مقاطعات هويلا ومالانجي وبي وبنغويلا؛
 - ◀ استبيان للمانحين ومقابلات مع أصحاب المصالح الأوليين والثانويين.
- 3- وعقدت البعثة مقابلات واسعة النطاق مع موظفي البرنامج والنظراء من موظفي الحكومة والمنظمات الشريكة والجهات المانحة. وعقدت في نهاية البعثة حلقتا عمل مصغرتان في لواندا مع موظفي البرنامج والمدراء على مستوى القاعدة لعرض النتائج التي توصلت إليها البعثة ولمناقشة التوصيات التي خلصت إليها. وتضمن عمل الحلقة تحليلاً لنقاط الضعف والقوة والفرص والمخاطر.

سياق مساعدات البرنامج لأنغولا

- 4- تتأوت على أنغولا منذ استقلالها عام 1975 فترات من الاضطرابات والصراعات الداخلية وفترات من السلم النسبي غير المستقر. والبرنامج يقدم المعونة الغذائية لأنغولا منذ زمن طويل؛ وقد قدم خلال العقد المنصرم وحده نحو مليون طن من المعونات الغذائية وبلغت القيمة الكلية لمساعداته 700 مليون دولار. وفي ذروة الاقتتال في الفترة من 1993 إلى 1995 قدم البرنامج معونات غذائية لمليون أنغولي متأثرين بالحرب. أما اليوم فإن المساعدات تقدم في سياق مختلف عن الوضع الذي كان قائماً قبل عشر سنوات. فبعد أن توقفت الحرب لمدة ثلاث سنوات عملت خلالها أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (أونيتا) على تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام لعام 1996، فإنها عادت ونشبت عام 1998. وحولت أونيتا استراتيجيتها في هذه الحرب إلى حرب عصابات. والأمن هو دائماً نسبي في أنغولا، وتشير قائمة الحوادث الأمنية وتقلص المساحات الآمنة إلى ذلك. وقد أدى استئناف الحرب إلى عمليات نزوح سكاني واسعة النطاق. وتلقى السكان مساعدات كبيرة من البرنامج الذي سيقدم مساعدات غذائية لنحو 1 040 000

(1) تألفت البعثة من خبير اقتصادي/رئيس بعثة (خبير استشاري) وخبير اقتصادي اجتماعي (خبير استشاري) وأحد كبار موظفي التقييم في البرنامج وخبير اقتصادي زراعي (خبير استشاري) وخبير نقل وإمداد (خبير استشاري).



نازح وعائد حديث الوصول على مدى 15 شهراً من أبريل/نيسان 2001 إلى يونيو/حزيران 2002. وتقدر هذه المساعدات بنحو 229 652 طناً من الأغذية.

5- ونظراً للشواغل المتصلة بالأمن والقواعد الأمنية للأمم المتحدة فإن إمكانية استخدام الطرق تبقى محدودة جداً. والمناطق التي يمكن الوصول إليها هي في معظمها مدن كبيرة أو بلدات أو مراكز دوائر تحيط بها التجمعات السكانية وهي كلها تدخل ضمن الحدود التي تعتبر آمنة. وكان لا بد من أن يتم معظم السفر والنقل جواً.

استراتيجية العملية وتصميمها

6- حددت استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على الأسس التالية:

◀ التوزيع العام للأغذية على النازحين الذين وصلوا بعد أكتوبر/تشرين الأول 2000 والعائدين؛

◀ توفير التغذية التكميلية والعلاجية في مراكز التغذية لتعزيز شبكات السلامة التغذوية للأفراد والأسر الذين يعانون من سوء التغذية؛ وفي مطاعم البلديات للأطفال دون سن الخامسة المعرضين لخطر الإصابة بسوء التغذية؛

◀ التوجيه الذاتي لأنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق الشديدة التعرض لسوء التغذية.

7- عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6159 (التوسع الأول) هي عملية تقوم على استراتيجية إنعاش على خطين هما شبكات السلامة وأنشطة الغذاء مقابل العمل، على العكس من سابقتها التي كانت عملية إغاثة دون استراتيجية متطورة للإنعاش. وقد خصص 40 في المائة من الموارد للتوزيع العام للأغذية و30 في المائة لشبكات السلامة و30 في المائة لأنشطة الغذاء مقابل العمل. إلا أن الافتراضات أفرطت في التفاؤل؛ ولم تتجاوز نسبة المستفيدين مباشرة من أنشطة الغذاء مقابل العمل 6.4 في المائة بتاريخ سبتمبر/أيلول 2001. ويعتبر قيام البرنامج بوضع استراتيجية للإنعاش أمراً جديراً بالثناء، في غياب استراتيجية وطنية للإنعاش.

8- وتبين للبعثة أن شركاء التنفيذ وموظفي البرنامج الميدانيين يخلطون بين الفئات الثلاث وأن استخدام شبكة السلامة التغذوية قد لا يكون مناسباً. وبدا أن استراتيجية الإنعاش تركز على أنشطة الغذاء مقابل العمل كهدف بحد ذاتها وليس على الاعتماد على الذات الذي وضعت لتحقيقه. وإذا كانت فئة نازحي ما بعد أكتوبر/تشرين الأول 2000 فئة محددة إلا أن تحديدها تم على أساس عوامل زمنية افتراض أنها تعبر عن الهشاشة بدلاً من الاستناد إلى عوامل الهشاشة والعوامل التغذوية ذاتها. ورأت البعثة أن هذا لا يعكس بالضرورة هشاشة حقيقية لأن بعض النازحين الأقدم يحتاجون إلى المساعدة أيضاً.

9- ووجدت البعثة أن بعض المشروعات المقدمة لأغراض أنشطة الغذاء مقابل العمل لأغراض الإنعاش لم يتم تحديدها بالوسائل التشاركية، ومنها مشروع إعادة التحريج مثلاً. ويعكف المكتب القطري حالياً على وضع مبادئ توجيهية بشأن أنشطة الغذاء مقابل العمل. ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام للأنشطة التي تعزز مشاركة الإناث، كتنمية المهارات مثلاً، بدلاً من التركيز على الأنشطة الكثيفة العمالة كإصلاح الطرق وتنظيف الأراضي للزراعة. ويمكن تنفيذ ذلك، مثلاً، عن طريق تعليم النساء صنع واستعمال موائد للطبخ تستهلك نصف ما تستهلكه الموائد المكشوفة من وقود.

10- لم يقترن التحول المقرر نحو أنشطة الإنعاش حتى الآن بزيادة في عدد الموظفين المدربين وذوي الخبرة اللازمين لإعداد وتنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كما تقضي بذلك المبادئ التوجيهية لإعداد عمليات الإغاثة الممتدة



والإنعاش. وأنشطة الإنعاش هي أصعب وأطول من التوزيع العام للأغذية ويتطلب توزيع الطن الواحد في إطارها قدراً أكبر من الإدارة والإشراف.

11- وجدت البعثة أن من المناسب وضع استراتيجية عامة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لأنغولا؛ إلا أن تباين أوضاع المقاطعات المختلفة يستدعي اعتماد نهج متباينة بعض الشيء. ومن شأن وضع استراتيجيات فرعية للمقاطعات أن يعزز التماسك والتنسيق.

توصيات:

- ↔ ينبغي إعادة النظر في الفئات المعتمدة لتحديد المستفيدين من البرنامج في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إما باعتماد احتياجات الطوارئ بديلاً للسلع غير المتوافرة أو الأمن الغذائي مقاساً بمؤشرات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.
- ↔ ينبغي وضع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة على أساس تحليل يستند إلى أسلوب الإطار المنطقي وإدراج مؤشرات لقياس الإنجازات.
- ↔ ينبغي أن تركز استراتيجية الإنعاش على تنمية المهارات والأصول الإنتاجية لدى مجتمعات النازحين. ومن شأن تعريف الإنجازات - غذاء مقابل أصول، وغذاء مقابل مهارات، وغذاء مقابل بنى أساسية، وغذاء مقابل تعليم - أن يعزز الرصد والإبلاغ.
- ↔ ينبغي تدريب موظفي البرنامج وشركاء التنفيذ والنظراء الحكوميين على طرق التقييم السريع في الريف ومنهاج التقييم بالمشاركة في الريف.
- ↔ ينبغي، بالتعاون مع الحكومة وشركاء التنفيذ، وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية تنفيذية لكل مقاطعة تعزيزاً للتكامل والتنسيق بين استجابات الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية.

12- للفترة التي تغطيها عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أهمية خاصة. فمدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجارية هي 15 شهراً أي ثلاثة أشهر أكثر مما يجوز لأي عملية طوارئ. واعتبرت البعثة هذه المدة قصيرة جداً - فالمهلة المخصصة لإعداد المرحلة التالية هي تسعة أشهر أي أن على المكتب القطري أن يبدأ بإعداد المرحلة اللاحقة بعد ما لا يزيد عن تسعة أشهر من بدء تنفيذ المرحلة الجارية. ومن الضروري أن تتناسب مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مع عملية النداءات الموحدة والتنسيق المقرر لأنشطة وبرامج وكالات الأمم المتحدة. ودورات تمويل المانحين هي معايير هامة لتخطيط الموارد رغم تباينها.

توصية:

- ↔ ينبغي أن تغطي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التالية مدة 30 شهراً من 2002/7/1 إلى 2004/12/31.

المنجزات والنتائج

13- حققت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6159 (التوسع الأول) هدفها الأولي المتمثل بإنقاذ الأرواح من خطر المجاعة عن طريق تقديم المعونة الغذائية على نحو منظم ومتواصل إلى النازحين حديثي الوصول وإلى الأشخاص



الذين أعيد توطينهم. وتم تنفيذ ذلك على الصعيد القطري بواسطة شبكة من مكاتب البرنامج الميدانية التي كانت تغطي كل المقاطعات من خلال آلية إمداد معقدة لتسليم الأغذية.

14- توفر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش حالياً مساعدات غذائية لنحو 800 000 نازح. ويعتبر هذا الرقم دون الرقم المقدر وهو 1 040 000 بسبب الصعوبات المتصلة بالنقل والإمداد والأمن والحيطه في تسجيل المستفيدين وإعادة تسجيلهم والتحقق منهم.

15- وكان للعمليات الخاصتين، وهما نقل السلع غير الغذائية جواً وخدمات النقل الجوي للركاب، دور هام في نجاح الاستجابة على صعيد المساعدات الإنسانية في أنغولا. ويستخدم موظفو البرنامج ومجتمع المنظمات الإنسانية خدمات النقل الجوي على نطاق واسع.

16- كثيراً ما كانت أنشطة الإنعاش تتأثر بسبب تأخر وصول البذور والأدوات مما كان يؤدي إلى فوات الفرص الزراعية والتوسع في التوزيع العام للأغذية. ويعتمد البرنامج نهجاً حكيماً في هذا الصدد هو تحديد فترة التوزيع العام للأغذية في ضوء تقديرات إضافية لتحليل هشاشة الأوضاع تتيح اتخاذ قرارات بشأن ضرورة، أو عدم ضرورة، تقديم مساعدات إضافية بسبب سوء المحاصيل. وترى البعثة أنه كان من الممكن تقليص فترة التوزيع العام للأغذية في بعض الحالات.

توصية:

← ينبغي للتوزيع العام للأغذية أن يمتد حتى حصاد المحصول الأول؛ إلا إذا كانت فترة الوصول أو إعادة التوطين فترة غير مناسبة إذ ينبغي عندئذ تمديده حتى حصاد المحصول الثاني. وينبغي أن يكون الاستمرار في التوزيع العام للأغذية أمراً استثنائياً ونتاجاً عن تقدير تشاركي عاجل للاحتياجات على صعيد المجتمع المحلي. وينبغي معالجة عجز المستفيدين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية في إطار مشروعات الغذاء مقابل الأصول الإنتاجية والغذاء مقابل المهارات.

17- وفر المشروع العاجل فرص تعليم لفترة ما قبل المدرسة للأطفال الفقراء إلا أن هناك الكثير الذي يجب على وزارة التعليم عمله من أجل ضمان حصول الأطفال على أكثر من مجرد الغذاء المجاني والمراقبة فكثير من مراكز التعليم المبكر التي زارتها البعثة لم تكن توفر برامج تعليمية أو صحية على النحو المقرر أصلاً. ويمكن للمشروع المستعجل أن يدمج ضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كمنشآت للغذاء مقابل التعليم.

18- تلبية العملية الخاصة المقترحة بشأن إزالة الألغام حاجة حقيقية في أنغولا: فانتشار الألغام يشكل عائقاً كبيراً في وجه توسيع الأنشطة الزراعية وإعادة التوطين. ولما كانت هناك عدة منظمات غير حكومية متخصصة ووكالات للأمم المتحدة وجهات مانحة تشارك فعلاً في عمليات إزالة الألغام فإن البعثة لا ترى ضرورة لإدراج إزالة الألغام ضمن مجموعة أنشطة البرنامج. إلا أن على البرنامج أن يشارك في تحديد أولويات إزالة الألغام لا سيما فيما يتعلق بمناطق إعادة التوطين.

19- يلبي مشروع الاتصالات الصوتية والبيانية المتكاملة حاجة ماسة لدى مجتمع المانحين وينبغي تكثيف الجهود من أجل الحصول على تمويل له.



التنفيذ والإدارة

الموارد

- 20- لم تتجاوز الأموال التي وفرت، بحلول سبتمبر/أيلول 2001، مبلغ 52 مليون دولار، أي نسبة 32 في المائة من احتياجات عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6159 (التوسع الأول). إلا أن هناك مساهمات كبيرة ملتزم بها من جانب المانحين مما يترك مجالاً للأمل بأن تطرأ زيادة كبيرة على الموارد قبل انتهاء فترة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وكانت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش السابقة قد مولت بنسبة 70 في المائة من الاحتياجات.
- 21- لا تمثل فئة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بالضرورة نافذة تمويلية فعالة لأنغولا التي تخضع جدوى الاضطلاع بأنشطة الإنعاش فيها لتصورات مختلفة لدى المانحين. فبعضهم يركز على الطوارئ حصراً بينما يركز البعض الآخر على التنمية. لذلك فإن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تعتبر فعالة كآلية تمويل للمانحين الذين يمولون الإنعاش كجزء من ميزانيتهم بشكل رئيسي. ولم يكن كل المانحين الذين جرت مقابلتهم يدركون تماماً فوائد الاضطلاع بعملية إغاثة ممتدة وإنعاش بدلاً من عملية طوارئ. ولم يظهر توافق في الرأي بين المانحين على استراتيجية مشتركة للانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش.
- 22- حصلت العملية الخاصة لخدمات النقل على تمويل جيد؛ أما مشروع إزالة الألغام وعمليات الاتصالات الصوتية والبيانية المتكاملة فلم تكن قد حصلت على تمويل من المانحين بتاريخ زيارة البعثة.

توصية:

← على البرنامج أن ينظم حلقة عمل بمشاركة المانحين والحكومة لإعداد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة وأن يضع تصوراً واضحاً لقدرات العملية التمويلية ولمرونتها؛ وأن يشجع توافق المانحين بشأن الأنشطة القادمة في أنغولا والتزامهم بها.

ملاءمة الحصص الغذائية

- 23- ذكر المستفيدون الذين جرت مقابلتهم بأنهم يعتبرون الحصص الغذائية كافية إن وزعت بكاملها. وشكا البعض من أن بعض أصناف الفول تحتاج إلى وقت طويل لتتضج مما يزيد من كمية الحطب اللازمة لطهيها. والذرة هي المحصول الغذائي الأساسي الرئيسي في أنغولا وتعتبر الحصة الغذائية الشهرية التي يقدمها البرنامج كافية عموماً. وقال المستفيدون إن حصص الغذاء مقابل العمل كافية لمكافأة العمل مع وجود تفضيلات غذائية إقليمية كما هو الحال مع الكاسافا في الشمال. ومراعاة لهذه التفضيلات يلجأ إلى شراء الكاسافا وبعض الذرة والسمك والملح والذرة الرفيعة محلياً. وعموماً وجدت البعثة أن البرنامج يستجيب للمؤشرات التغذوية ويتخذ إجراءات عند الاقتضاء.
- 24- وقد وقعت انقطاعات في خطوط الإمداد حدثت من عمليات التوزيع. وأبلى موظفو البرنامج بلاءً حسناً في مواجهة هذه التحديات حتى عندما كانت تتطوي على اتخاذ قرارات صعبة بشأن المستفيدين والحصص. فعندما تقشى داء البفرة⁽²⁾ عام 2000، عدل البرنامج الحصة الغذائية لكويتو وأخذ يقدم خليط الذرة والصويا والسكر والسمك المجفف لعدة أشهر. ويفكر المكتب الآن في طحن الذرة وتقوية طحين الذرة محلياً بمساعدة من منظمة اليونيسيف. ومن شأن

(2) مرض غير معد ناجم عن نقص النياسين.



هذا أن يعالج مشكلة البفورة ولكن مقابل صرف مبالغ إضافية كبيرة على عملية الطحن؛ ويبدو أن هذا التدبير هو الحل الأجدى على المدى القصير. وينبغي اعتماد استراتيجيات متوسطة الأجل للتشجيع على زيادة تنويع المحاصيل الغذائية بإدخال الفول السوداني مثلاً.

الكفاءة

- 25- الأمن هو العامل الحاسم في العمليات الإنسانية في أنغولا. فالنقل البري لا يمثل إلا 40 في المائة ولا بد من اعتماد النقل الجوي على نطاق واسع في عمليات الإمداد، مما يفسر ارتفاع التكاليف.
- 26- وجدت البعثة أن المدخلات تتحول إلى مخرجات بكفاءة، إلا أن ثمة مجالاً لخفض التكاليف، لا سيما في مجال النقل والإمداد. فتكاليف تشغيل الطائرة B-727، مثلاً، هي أقل من الطائرة Hercules L-100 على الارتفاع المسموح به حالياً وحمولتها أكبر وإن كانت أقل متانة. لكن تدهور مهبط كويتو أدى إلى وقف رحلات الـ B727 واستبدالها بطائرات Hercules L-100 الأكثر كلفة.
- 27- اعتمدت المكاتب الفرعية استراتيجيات مختلفة للحد من آثار تعطل خطوط الإمداد ولضمان حد أدنى من التغطية. ففي كويتو، مثلاً، ضُمن حصول كل أسرة على حصة واحدة على الأقل عن طريق تسجيل فرد واحد ضعيف من كل أسرة حتى عندما لا يفي أي من أفرادها بالشروط المطلوبة لذلك (الأطفال دون الخامسة والحوامل والمرضعات والمعوقون ومن هم فوق سن 55). ولعل هذا هو ما أدى إلى زيادة عدد حاملي البطاقات من الأسر الأحادية وبالتالي إلى زعزعة معيار الهشاشة.
- 28- كثيراً ما يتعذر بسبب الوضع الأمني في أنغولا تسليم المعونة الغذائية بواسطة النقل البري الفعال التكاليف. وتعطى الأولوية في المقام الأول لضمان وصول المعونة الغذائية في الوقت المناسب وبتكاليف مناسبة؛ إلا أن عملية النقل والإمداد الحالية لا تحقق دائماً تسليم أقصى كمية ممكنة مقابل تكاليف معينة⁽³⁾. وتتص عقود النقل الداخلي والتخزين والمناولة تنص على تعويض شركاء التنفيذ كذلك عن الأموال التي يصرفونها على جوانب من المشاريع غير متعلقة بالنقل والشحن والمناولة دون توافر سياسة تحدد الهدف من هذا الدعم، مما يؤدي إلى اختلاف في أجور النقل الداخلي والتخزين والمناولة المطبقة.

توصيات:

- ↔ ينبغي وضع سياسة للنقل الداخلي والتخزين والمناولة تستند إلى أهداف واضحة كما ينبغي مراجعة عقود النقل الداخلي والتخزين والمناولة وفق تلك السياسة.
- ↔ ينبغي للبرنامج ومجتمع المنظمات الإنسانية أن يطالبا بأن تكفل الحكومة إصلاح الطرق وصيانة المهابط لأهميتهما للعمليات الإنسانية ودورها في تحقيق كفاءة التكاليف.

الأمن وإمكانات الوصول والحماية

- 29- أخذت أعمال العنف المحلية بالانتشار منذ استئناف القتال في نهاية عام 1998. فبعض المناطق التي كانت تعتبر آمنة أصبحت تشهد أعمال كر وفر. والطرق مفتوحة إلا أنها غير آمنة. وإذا كان احتمال انقطاع السكان عن الموارد

(3) ينطبق هذا بشكل خاص عند الاضطرار إلى استخدام النقل الجوي وعندما يفرض سوء صيانة المهابط، كما في كويتو، استخدام طائرات يتطلب تشغيلها تكاليف أكثر.



قليلاً فإن احتمالات النزوح المفاجئ وخسارة الأصول وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر احتمالاً. ويكتسب عمل البرنامج في هذه الأوضاع بعداً حمائياً هاماً.

30- تقتصر العمليات الإنسانية حالياً على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة - المراكز الحضرية ومراكز الدوائر ضمن نطاقات أمنية محددة. وليس للأمم المتحدة حضور إلا في نسبة ضئيلة جداً من البلاد، وإن يك في مناطق شديدة الكثافة السكانية.

31- هناك أعداد أمنية بالنسبة لموظفي البرنامج وللشركاء والمستفيدين. وقد أدرجت معايير التشغيل الدنيا في سياسة الحكومة بموجب المرسوم الصادر في 2000/10/18 بعنوان "معايير إعادة توطين النازحين" الذي يجري إعداد لائحته التنفيذية حالياً. ومن شأن معايير التشغيل الدنيا، إن أحسن تطبيقها، أن تنهض بحماية حقوق النازحين وتحافظ على استمرارية سياسات البرنامج وتعزز القدرة على الصمود أمام الضغوط التي تهدد المستفيدين والموظفين.

توصية:

ينبغي تطبيق معايير التشغيل الدنيا على عمليات إعادة التوطين المؤقت والدائم للنازحين. وينبغي أن يعتبر التقيد بهذه المعايير شرطاً مسبقاً لمشاركة البرنامج. ويتعين أن توفر للموظفين سياسة واضحة يعتدون بها عند الاضطرار إلى رفض تقديم المعونة تجنباً للأوضاع التي يمكن أن تؤثر سلباً على المستفيدين.

نطاق التغطية وعمليات التقدير وتحديد المستفيدين

32- وجدت البعثة أن موظفي البرنامج يعملون بحماس ويحققون تغطية جيدة للمناطق التي يستطيعون الوصول إليها. ويعمل البرنامج بطاقة كاملة ولا يستطيع أن يوسع نطاق تغطيته ما لم تتوافر الموارد الإضافية.

33- كانت عمليات التقدير التي اضطلع بها على نوعين:

على صعيد المقاطعات، قامت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بتقديرات فصلية للهشاشة تعكس طابع الهشاشة المتعدد القطاعات وتوفر معلومات عن التحركات السكانية والمحاصيل والأسواق والتغذية والصحة والإصحاح واستراتيجيات التصدي. وتنتشر المعلومات في نشرة تلقى تقدير الشركاء والحكومة والمانحين. وتستخدم تقديرات تحليل الهشاشة من أجل تعديل الحصص الغذائية وتحديد أعداد المستفيدين، وهي مفيدة لأغراض التخطيط وينبغي التوسع فيها. وتشمل مجموعات تحليل الهشاشة على صعيد المقاطعات تدخلات الشركاء التي تكمل مساعدات البرنامج الغذائية. والبرنامج هو الذي يضع تعريف المستفيدين وهو دور تنسيقي جدير بالاستغلال مستقبلاً⁽⁴⁾.

على صعيد المجتمعات المحلية، اضطلع الشركاء ببعض التقديرات الأسرية. ولا تتوافر لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الموارد لإجراء تقديرات أسرية أو مجتمعية. ولا تشكل التقديرات المشتركة التي يقوم بها موظفو البرنامج والشركاء والحكومة جزءاً من إطار محدد إلا أنه من الممكن وضع نظام لذلك. ويقوم مراقبو المعونة الغذائية برصد المعونة الغذائية على صعيد المجتمعات المحلية، إلا أنه لا وجود لمبادئ توجيهية بشأن عمليات التقدير ولا تتوافر لدى موظفي البرنامج وشركاء التنفيذ مهارات كافية في مجال تقنيات التقدير بالمشاركة في الريف أو التقدير السريع في الريف.

(4) يقوم هذا الدور على نهج متكامل يفيد من منظمات غير حكومية رئيسية.



34- يشكل تحسين تحديد المستفيدين (الاستهداف) عنصراً مركزياً في استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. والمستفيدون فئتان هما:

◀ النازحون الذين وصلوا بعد أكتوبر/تشرين الأول 2000؛

◀ والعائدون من الذين أعيد توطينهم.

35- عُرِفَت الهشاشة على أساس الوصول بعد أكتوبر/تشرين الأول 2000 وليس على أساس معايير الهشاشة والتغذية الفعلية. ووجدت البعثة أن هذا التعريف، وإن وفر تحديداً للفئة، فإنه لم يشمل كل الضعفاء على الوجه المناسب. ولم تقبل البعثة بمقولة إن النازحين والعائدين هم أشد ضعفاً من غيرهم. وقد تأكد رأيها في المناقشات التي جرت مع شركاء التنفيذ والمقابلات التي عقدت مع المستفيدين. وسيكون من الأسهل للبرنامج أن يستخدم نظاماً للتقدير السريع لمؤشرات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بدلاً من التمييز بين نازح ومقيم. ولا تعتقد البعثة أن النزوح وحده مؤشر كافٍ على الضعف لا سيما وأن معظم السكان عرفوا النزوح مرة على الأقل. والمطلوب هو أداة للتقدير السريع لتحديد مستويات الضعف.

36- يستطيع المستفيدون الانتقال من مخيم إلى آخر ليسجلوا أنفسهم، ولم تصادف محاولات التحقق نجاحاً كبيراً في هذا الصدد. ففي يونيو/حزيران 2001، مثلاً، لم يدرج فريق التحقق في كويتو بعض الأكواخ على خرائطه ولم يتلق النازحون الذين أعيد تسجيلهم بطاقات حصص جديدة. وثمة مجال لتحسين عمليات التحقق.

توصيات:

◀ ينبغي أن يستند في تحديد المستفيدين إلى مدى التعرض لانعدام الأمن الغذائي وفق ما تحدده مؤشرات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

◀ ينبغي لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أن تطور، لأغراض تحديد المستفيدين على صعيد المجتمع المحلي، أداة للتقدير تستند إلى مؤشرات الضعف. وينبغي لهذه الأداة أن تستخدم تقنيات الاقتصاد الأسري والتقدير السريع في الريف وتحليل البيانات التغذوية/الوبائية. وينبغي يتم تصميم أدوات للتقدير السريع في الريف واستخدامها من قبل فرق جواله مكلفة برصد البرنامج. ويتطلب تحقيق ذلك تغييراً في تخصيص الموارد البشرية مع تركيز على تدريب مراقبي المعونة الغذائية وإعادة تحديد مهامهم.

الرصد والإبلاغ

37- يعمل نظام الرصد الحالي في فراغ نظراً لغياب الإطار المنطقي، وهو يركز على المدخلات والمخرجات وتوزيع الأغذية. ولم ينفذ حتى اليوم التدريب المقرر على الرصد الذي يراعي قضايا الجنسين. ويعاني معظم مراقبي المعونة الغذائية من نقص في المهارات اللازمة للرصد النوعي لمرحلة ما بعد التوزيع. وإذا كانت بعض المنظمات غير الحكومية المتخصصة كمنظمة أطباء بلا حدود تقوم بمسوحات تغذية في بعض المناطق فإن هذه المسوحات لا تنفذ على نحو منهجي. وقد أثبتت المسوحات التغذوية فائدتها كأداة لتعديل حصص المعونة الغذائية وتحديد سوء التغذية الحرج.

38- ولا تقدم معظم تقارير البرنامج المرحلية تقارير نوعية معلومات كثيرة عن الإنجازات النوعية. أما تقارير شركاء التنفيذ فضعيفة كماً ونوعاً. وكانت بعض التقارير التي استعرضتها البعثة غير كافية دون مراقبة للجودة ودون إجراءات متابعة من جانب موظفي المكاتب الفرعية للبرنامج. وقد يعود ذلك إلى كثرة شركاء التنفيذ وقلة موظفي الرصد.



39- ثمة مجال لاستخدام عملية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتطوير نظم رصد موجهة مدرجة أكبر صوب تحقيق النتائج. وقد أصبح لدى معظم المكاتب الفرعية اليوم موظف رصد لشؤون تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وقد وضعت وحدة هشاشة الأوضاع نظاماً من الافتراضات بشأن الرصد على مستوى المقاطعة برهن عن فائدته كأداة إدارية.

توصية:

↔ ينبغي أن يستند نظام الرصد والتقييم إلى عملية تخطيط قائمة على إطار منطقي تضع الافتراضات وتحدد المعايير ومؤشرات الأداء وتتيح تطوير رصد وتقييم استباقيين. والمطلوب من رصد المعونة الغذائية هو تعزيز الرصد النوعي المنهجي لا سيما رصد ما بعد التوزيع على صعيد المجتمعات المحلية.

شركاء التنفيذ

40- اضطلع البرنامج بمشاريع مع ما يزيد على 200 منظمة غير حكومية وطنية ودولية. ومن شأن هذا النطاق الواسع من شركاء التنفيذ أن يفضي بالضرورة إلى نتائج تختلف باختلاف المهارات والخبرات. وقد كان الأداء في مجال التوزيع العام للأغذية والتوزيع والإبلاغ أداءً متغيراً. ففي بعض الحالات كانت كل المخصصات الغذائية لمجتمع محلي ما تسلم للزعماء التقليديين بما يتناقض مع إجراءات البرنامج التي تقضي بالتوزيع المباشر.

توصيتان:

↔ ينبغي لجميع شركاء البرنامج التنفيذيين اتباع نهج واحد تجاه المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالتوزيع العام للأغذية.

↔ ينبغي للبرنامج أن يعتمد مفهوم المنظمة غير الحكومية الرائدة للحد من عدد الأنشطة التي يتعين عليه رصدها.

41- يتطلب التحول إلى زيادة أنشطة الإنعاش توافر مستوى من الخبرات الإدارية والمهارات التقنية يختلف عما هو معمول به في التوزيع العام للأغذية. وقلة هم شركاء التنفيذ الذين تتوفر لديهم مهارات التعبئة المجتمعية والمهارات التشاركية الضرورية للنجاح؛ الأمر الذي يحد من عدد أنشطة الغذاء مقابل العمل التي يُضطلع بها في مجال الإنعاش. ومن العوامل المعيقة الأخرى التأخر في توفير السلع غير الغذائية.

توصيتان:

↔ ينبغي تنظيم حلقات تدريبية في إطار الغذاء مقابل العمل لموظفي وزارة التربية وشركاء البرنامج في مجال الإنعاش في المقاطعات.

↔ ينبغي عند اختيار شركاء التنفيذ لأنشطة الإنعاش اعتماد معايير المهارات التشاركية والقدرة على دعم الأنشطة بينود غير غذائية.



الإدارة

42- يركز البرنامج على إيصال الأغذية إلى الدوائر لتوزيعها بدلاً من التركيز على أهداف الأمن الغذائي الطويلة الأجل. لهذا لم يقدّم البرنامج بتطوير قدرة تشغيلية من أجل الإنعاش؛ وهي قدرة لا بد منها لتحقيق التحول إلى الإنعاش الذي يتطلب مهارات تقنية وتخطيطاً ورصداً وتقييماً وإشرافاً وتدريباً أكثر مما يتطلبه التوزيع العام للأغذية. ويعكس ارتفاع معدل إحلال الموظفين طابع العمليات القائم على الطوارئ. فالموظفون الدوليون غالباً ما يبقون لأقل من سنتين ولا توجد إجراءات رسمية للتسليم والتسليم. ولا يضم موظفو البرنامج في لواندا إلا قلة من الموظفين المحليين. ويتمتع الموظفون الحاليون بخبرات واسعة في مجال عمليات الطوارئ إلا أن من شأن توافر موظفين من ذوي المهارات في مجال الطوارئ مع موظفين من ذوي الخبرة في مجال التنمية أن يعزز البرمجة لا سيما للانتقال إلى الإنعاش. أما فرص التعلم فهي متروكة للاتصالات غير الرسمية بين المكاتب الفرعية. وإذا ما عززت الاتصالات بين المكاتب الفرعية والمكتب الرئيسي بشأن النهج والأساليب، فإن من شأنها أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة وأن تجعل موظفي المكاتب الفرعية يشعرون بأنهم جزء من فريق عندما يقومون بأعمال التنفيذ اليومية. وقد كانت حلقة العمل عن عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي عقدت مركزياً وفي المقاطعات في مارس/آذار 2000 مبادرة ممتازة.

43- تحقق بعض التقدم في مجال اللامركزية إثر ندوة فبراير/شباط 2001. وينبغي أن يترجم هذا إلى مهام واختصاصات واضحة للمكاتب الفرعية. ولما كانت الأوضاع تختلف باختلاف المقاطعات فإنه ينبغي تكييف استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش محلياً ونقل أكبر قدر ممكن من عمليات اتخاذ القرار إلى مستوى المكتب الفرعي.

توصية:

ينبغي للمكتب القطري أن يسعى إلى الاحتفاظ بموظفيه الدوليين لمدة أطول لا تقل عن مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التالية. وعليه أن يوظف مزيداً من الموظفين الوطنيين المؤهلين وأن يحد من ارتفاع معدل استبدال الموظفين وأن يعزز الذاكرة المؤسسية.

قضايا التنسيق

الحكومة

44- قدمت الحكومة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجارية مبلغاً لا سابق له قدره 3 ملايين دولار من أجل شراء سلع غذائية محلياً في أكتوبر/تشرين الأول 2001. وسيوفر البرنامج مبلغاً إضافياً قدره 40 مليون دولار من جراء إعانات الوقود واعفاء العمليات الجوية من رسوم الهبوط والوقوف. ومع ذلك فإن المطلوب من الحكومة هو تعزيز الالتزام بتلبية احتياجات شعبها نظراً لقلّة ما ينفق على القطاعات الاجتماعية⁽⁵⁾. وينبغي ربط الخطة الوطنية للطوارئ والمساعدة الإنسانية بعملية النداءات الموحدة بقيادة الأمم المتحدة ضماناً لحسن التنسيق وتجنباً للازدواجية.

45- ذكرت وزارة التربية أن علاقاتها تحسنت كثيراً مع البرنامج الذي ذكر أنه أصبح يتصرف بأسلوب الشراكة ويضطلع حيثما أمكن ببعثات مشتركة وزيارات ميدانية. ووزارة التربية لا تستطيع دائماً قبول جوانب الأمن وإمكانية

(5) صندوق النقد الدولي، فبراير/شباط 2001.



الوصول في عمليات البرنامج لأنها ترغب في أن ترى مزيداً من المعونة الغذائية يصل إلى المناطق النائية التي أعيد توطین النازحين فيها.

توصية:

↔ ينبغي تشجيع الحكومة على تعزيز مشاركتها في المساعدة الإنسانية والتزامها بالقطاع الاجتماعي. ويتطلب هذا زيادات في التمويل والموارد البشرية في إطار نهج لبناء القدرات يركز على التدريب على تقنيات التقدير بالمشاركة في الريف والتقدير السريع في الريف وأنشطة الغذاء مقابل العمل.

التنسيق والتكامل بين الوكالات

46- شهدت السنتان الماضيتان إنشاء مجموعات فرعية تقنية تجتمع دورياً وتعمل بكفاءة. ونتيح هذه الخطوة للوزارات والبرنامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دراسة القضايا التقنية واعتماد التدابير. وقد أصبحت آليات التنسيق متوافرة ضمن المجتمع الإنساني على المستوى المركزي وصعيد المقاطعات.

47- ومن جهة التكامل فإن البرنامج يدير برامج للمساعدات الغذائية ولكنه لم يطور عملياته كجزء من نهج متكامل للمساعدات الإنسانية. وثمة مجال كبير لتعزيز التكامل مع المانحين والشركاء المضطلعين بأنشطة تكميلية. ومن المقرر وضع مساعدة واستراتيجية مشتركة للأمم المتحدة لمعالجة هذا الوضع.

توصية:

↔ ينبغي تطوير شراكات تكامل مع منظمة الأغذية والزراعة والرابطة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية والبرلمان الأوروبي من خلال تطبيق مفهوم المنظمة غير الحكومية الرائدة. وينبغي العمل على إقامة علاقات تآزر مع شركاء التنفيذ لضمان تلبية كل الاحتياجات.

الوفاء بالتزامات البرنامج تجاه النساء

48- ما زال الامتثال لالتزامات البرنامج تجاه النساء غير كامل وهناك حاجة ماسة لمعالجة الشواغل الخاصة بقضايا الجنسين فيما يخص كل الأنشطة وعلى جميع مستويات البرمجة.

49- لم يكن شركاء التنفيذ الذين قابلتهم البعثة على دراية بسياسة البرنامج بشأن قضايا الجنسين. والبيانات المفصلة حسب الجنسين التي تجمع على الصعيد الميداني لا يُتحقق منها ولا تُحل ولا تُحل للإدراج في قاعدة بيانات لواندا. وتوزيع الأغذية غير موجه للنساء رغم أن النساء كن يشكلن الأغلبية في صفوف المستفيدين المنتظرين في عمليات التوزيع التي شهدتها البعثة. ولا يوظف البرنامج وشركاؤه الكثير في تعبئة المجتمعات وتنظيمها بسبب طابع الطوارئ الذي يتسم به البرنامج، لذا لا يجري التصدي لمشكلات انعدام المساواة بين الجنسين والعدول بينهما والاحتياجات الخاصة للأسر التي ترأسها نساء. وتفيد الإحصاءات بأن النساء يقمن بعمل كثير في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل. ومن الضروري أن يوفر مزيد من هذه الأنشطة فرصاً خاصة للنساء منها مثلاً محو الأمية وتنمية المهارات والأنشطة المدرة للدخل.



50- لم تعقد حتى اليوم الدورة التدريبية المقررة للموظفين والشركاء عن تحليل قضايا الجنسين والرصد النوعي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين مما يفسر إلى حد ما الوضع القائم.

توصية:

← على المكتب القطري أن يضمن مراعاة قضايا الجنسين على كل مستويات البرامج وأنواعها وفي المبادئ التوجيهية ومذكرات التفاهم مع الشركاء وأن يكفل فهم سائر الموظفين والشركاء للأساس المنطقي لوضع تمايز الجنسين في بؤرة الاهتمام.

التأثير على البيئة

51- لا تتضمن وثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجزء المتعلق بالتأثير على البيئة المطلوب بموجب المبادئ التوجيهية لإعداد عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المبادئ التوجيهية للبرنامج لعام 1999 بشأن الاستعراضات البيئية. لهذا فإن الشواغل البيئية لا تلعب دوراً كبيراً في التصميم والتنفيذ باستثناء عدد قليل من أنشطة إعادة التحريج. ونظراً لانتشار ممارسة إزالة الغابات واعتماد النازحين والمتوطنين على إنتاج الفحم والأخشاب كآلية رئيسية للتصدي للظروف، فلا بد لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة أن تأخذ في الاعتبار التأثير البيئي لذلك والتدابير الكفيلة بالحد منه.

توصية:

← على البرنامج أن يسعى إلى الحد إلى أقصى درجة ممكنة من التأثير السلبي على البيئة الناجم عن استمرار عمليات النزوح الداخلي وأن يعمل على إدراج الشواغل البيئية والتوعية بها ضمن أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

